OPEN ACCESS
Received: 26/08/2024
Accepted: 13/12/2024

مجلة الآداب

Eyelashes: Jurisprudential Issues and Rulings

Dr. Soheir Abdulrahman Zaid Al-Hulaibi *

soh1940@hotmail.com

Abstract:

Deriving its significance form a novel issue in need of contemporary legal reasoning with regard to eyelashes cosmetic procedures impact on acts of worship, the study aimed to elicit Islamic Sharia rulings related to eyelash cosmetic procedures through jurisprudential evidence analysis, focusing on the relationship between adornment and purity, and establishing clear legal Islamic guidelines for these techniques. The analytical approach was adopted. The study defined jurisprudential issues and eyelashes, elucidating rulings on applying artificial eyelashes, transplanting natural eyelashes, and lifting lashes using" lash lift" technique, while detailing steps of each procedure and its impact on purity. The study findings showed that putting on artificial eyelashes was permissible in cases of necessity to compensate for eyelash loss due to burns, but it is forbidden if it prevents water reach or falls under the impermissible ruling. As for transplanting natural eyelashes, it is permissible for medical cases requiring compensation for loss. It was concluded that the lash lifting technique is permissible provided that materials preventing water reach are not used, that there is no harm, and that the adornment is temporary.

Keywords: Eyelash lifting, artificial eyelashes, Eyelash transplanting, Jurisprudence of adornment, Jurisprudential issues, Hair extension.

* Assistant Professor of Jurisprudence Principles, Department of Sharia and Islamic Studies, College of Sharia and Islamic Studies, King Faisal University/ Al-Ahsa, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Hulaibi, S. A. Z. (2025). Eyelashes: Jurisprudential Issues and Rulings, *Journal of Arts, 13*(1), 670 -686.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI:https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2431

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 26/ 08/ 2024
تاريخ القبول:13/ 12/ 2024

مجلة الآداب

الرموش: نوازلها وأحكامها الفقهية

د. سهير عبدالرحمن زيد الحليي *
soh1940@hotmail.com

الملخص:

تكمن أهمية الدراسة في حداثة موضوعها والحاجة إلى اجتهاد شرعي معاصر يواكب تطورات العصر ويلتزم بمقاصد الشريعة الإسلامية، خاصة أن الإجراءات التجميلية للرموش قد تؤثر على صحة الطهارة والعبادات. هدفت الدراسة إلى استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الإجراءات من خلال تحليل الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية، مع التركيز على العلاقة بين الزينة والطهارة، ووضع ضوابط شرعية واضحة لهذه التقنيات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، إذ تناولت تعريف النوازل والرموش وناقشت أحكام تركيب الرموش الصناعية، وزراعة الرموش الطبيعية، ورفع الرموش بتقنية "لاش ليفتنج"، مع بيان خطوات كل إجراء وأثره على الطهارة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها أن تركيب الرموش الصناعية جائز في حالات الضرورة تعويضًا لفقدان الرموش الناتج عن الحروق، لكنه محرم إذا منع وصول الماء أو دخل في حكم الوصل المحرم. أما زراعة الرموش الطبيعية، فهي جائزة للحالات الطبية التي تستدعي تعويض الفقد. كما خلصت إلى أن تقنية "لاش ليفتنج" جائزة بشروط، منها عدم استخدام مواد تمنع وصول الماء، وانتفاء الضرر، وأن تكون الزينة مؤقتة.

الكلمات المفتاحية: رفع الرموش، الرموش الصناعية، زراعة الرموش، فقه الزينة، النوازل الفقهية، وصل الشعر.

* أستاذ الفقه وأصوله المساعد - قسم الشريعة والدراسات الإسلامية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك فيصل/ الأحساء - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحليي، س. ع. ز. (2025). الرموش: نوازلها وأحكامها الفقهية، *مجلة الآداب، 13* (1)، 670-686.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI:https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2431

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن وجعل الشريعة الإسلامية شاملة لكل زمان ومكان، تُلبي حاجات البشر وتحقق مصالحهم، وتنظم جوانب الحياة بما يحقق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3].

إما بعد، فقد أباح الله الزينة لعباده كنعمة منه، كما في قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: 32]، لكن الإسلام وضع ضوابط توازن بين رغبات النفس وأحكام الدين. فالمرأة بفطرتها تميل إلى الزينة، والإسلام أقرّها في حدود الاعتدال، دون إسراف أو إظهار للعورات، تحقيقًا للتوازن بين حاجات الإنسان وأحكام الشريعة.

ومن المسائل الدقيقة والمستجدة التي تستدعي إعمال النظر الفقهي وإمعان الفكر، ما يتعلق بالتدخلات التجميلية الحديثة في الرموش، سواء من حيث تركيبها أو زراعتها أو رفعها.

تأتي هذه الدراسة بعنوان "الرموش نوازلها وأحكامها الفقهية" تلبية لحاجة فقهية معاصرة تتطلب دراسة تحقيق المناط وتطبيق قواعد المصالح والمفاسد، بهدف التوازن بين مقاصد الشريعة والمتغيرات الحديثة. وتبرز المسألة الفقهية في التوفيق بين متطلبات الطهارة وصحة العبادة من جهة، ومراعاة الفطرة الإنسانية في حب التجمّل والتزيّن من جهة أخرى.

ونظرًا لعدم وجود نص صريح أو سابقة فقهية واضحة حول هذه المسألة، فقد أصبح من الواجب على العلماء المعاصرين دراسة الموضوع بعمق واستخدام أدوات الاجتهاد، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]. وانطلاقًا من هذا جاءت الدراسة الحالية لتجمع بين فقه النصوص وفقه الواقع، إلى جانب الاستعانة بأهل الاختصاص الطبي لفهم تأثير هذه الإجراءات على الطهارة والعبادات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استنباط أحكام شرعية تحقق مقاصد الشريعة في حفظ الدين، من خلال ضمان صحة العبادات، وحفظ النفس، بمراعاة الجوانب الصحية والنفسية للمرأة. كما يسعى إلى إيجاد توازن بين الحاجة الفطرية للتجمل والالتزام بالضوابط الشرعية، للوصول إلى فتوى معاصرة تلبي حاجات المكلفين دون المساس بثوابت الشريعة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول استنباط الأحكام الفقهية المتعلقة بالإجراءات التجميلية في الرموش، مع التركيز على مدى تأثيرها على الطهارة والعبادات. ويمكن صياغة هذه المشكلة في الأسئلة التالية:

- ما الحكم الشرعي لتركيب الرموش الصناعية بأنواعها المختلفة؟
- ما حكم زراعة الرموش، وهل تُعتبر من قبيل تغيير خلق الله المحظور شرعًا؟
- ما أثر هذه التدخلات على صحة الوضوء، وهل تُشكّل حائلًا يمنع وصول الماء إلى البشرة؟
- كيف تناول الفقهاء المعاصرون هذه المسألة، وما الأدلة الشرعية التي استندوا إليها؟
- ما الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها عند القيام بهذه الإجراءات لضمان صحة العبادات؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدة جوانب:

- **حداثة الموضوع وعدم التطرق إليه قديمًا:** الإجراءات التجميلية في الرموش بصورتها الحالية لم تكن موجودة قديمًا، مما يستدعي اجتهادًا فقهيًا معاصرًا يوضح الأحكام الشرعية المرتبطة بها.
- **قلة الدراسات التفصيلية الحالية:** رغم وجود بعض الفتاوى، فإن الدراسات التفصيلية التي تؤصل لهذه المسألة

وتبين أحكامها بدقة ما زالت محدودة، مما يبرز الحاجة لمزيد من البحث والتأصيل.

- **اختلاف الآراء الفقهية**: تباينت آراء الفقهاء المعاصرين حول شرعية هذه الإجراءات، مما يستدعي دراسة تحليلية تجمع بين هذه الآراء وتحدد الرأي الراجح بناءً على الأدلة الشرعية.
- **تأثيرها على الطهارة والعبادات**: بسبب ضرورة إزالة العوائق التي تمنع وصول الماء للبشرة في الوضوء والغسل، فإن هذه الإجراءات التجميلية قد تؤثر على شرط الطهارة.
- **انتشار هذه الممارسات في المجتمع**: نظرًا لتزايد الإقبال على هذه الإجراءات، تبرز الحاجة لتقديم توجيه شرعي يساعد المسلمين على الالتزام بشعائرهم الدينية دون حرج.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- **تعميم الفائدة** بتقديم دراسة فقهية حول الإجراءات التجميلية في الرموش، مستندة إلى الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية.

2- **فهم العلاقة بين التجمل والطهارة**، وتوضيح كيف أن الشريعة الإسلامية راعت حاجات الإنسان الفطرية في التزين، مع الحفاظ على شروط الطهارة وصحة العبادات، بما يحقق التوازن بين الحاجة الفطرية للتجمل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

3- **تحليل آراء الفقهاء المعاصرين**، وتعزيز دورهم في الاجتهاد الفقهي، مع مناقشة أدلتهم والترجيح بينها وفق منهجية علمية.

4- **وضع ضوابط شرعية واضحة** لاستخدام هذه التدخلات التجميلية، بما يُيسر على المسلمين ممارسة حياتهم دون إخلالٍ بأحكام الدين.

5- **الإسهام في سد الفجوة العلمية** في المكتبة الفقهية حول هذا الموضوع، وتشجيع المزيد من الدراسات المستقبلية في مجال النوازل المعاصرة.

الدراسات السابقة:

رغم تناول بعض الدراسات والفتاوى المعاصرة للإجراءات التجميلية المتعلقة بالرموش، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لمزيد من البحث والدراسة في هذه النازلة. وعلى الرغم من وجود دراسات فردية من بعض العلماء والباحثين المعاصرين تناولت جوانب من هذه المسألة، إلا أن مجال البحث ما زال يحتاج إلى مزيد من التأصيل لأحكام الإجراءات التجميلية للرموش كالتركيب والزراعة والرفع وما يترتب عليها من آثار في الطهارة والوضوء. وفيما يأتي نستعرض أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا المجال:

- دراسة باسمة عليان راشد الجهني (2020) بعنوان "أحكام زينة الشعر وما يتعلق به في الفقه الإسلامي": تناولت أحكام زينة الشعر مثل الوصل والصبغ والنمص، واعتبرت تركيب الرموش الصناعية محرّمًا كونه من الوصل المحرم، ويضر بالجفون.
- دراسة محمد لواح الرقاص (2021) بعنوان "الأحكام الفقهية لتجميل العين": ناقشت التجميل المتعلق بالجفون وتوسيع العيون، وتوصلت إلى جواز الرموش الصناعية الملصقة على الجفن، ومنعها إذا وُصلت بالرموش الطبيعية.

وهذه الدراسة قريبة من الدراسة الحالية، غير أنها تركز على الأحكام الشرعية المتعلقة بتجميل العين، سواء كان ذلك من خلال استعمال العدسات الملونة أو غيرها من وسائل التجميل التي تستخدم لتحسين مظهر العين، وهي تتناول

مسألة الحلال والحرام في استخدام هذه الوسائل، وهل يعد التجميل جائزًا من منظور الشريعة الإسلامية أم لا؟ أي أنها تتعامل مع "العيون" بشكل عام من ناحية تجميلها، بينما تركز الدراسة الحالية بشكل خاص على "الرموش" وما يرتبط بها من أحكام فقهية.

- دراسة محمد بن عبدالله الطيار (2021) بعنوان "مستجدات وصل الشعر: دراسة فقهية": تناولت مستجدات وصل الشعر وزراعة الرموش، واعتبرت زراعة الشعر للحاجة جائزة، وحكمت بعدم جواز الرموش الصناعية بوصفها نوعا من الوصل المحرم.
- دراسة ندا حسن الحميد (2022) بعنوان "أحكام الزينة المعاصرة، المايكروبلدينج ورفع الرموش": تطرقت الدراسة إلى حكم رفع الرموش باستخدام تقنية (Lash lifting) واعتبرتها جائزة إذا لم تتضمن وصلًا أو مواد خارجية، واعتمدت على الرموش الطبيعية. وهذه الدراسة قريبة من الدراسة الحالية، غير أنها تركز على الزينة المعاصرة، مع التركيز بشكل خاص على المايكروبلدينج (وهي تقنية رسم الحواجب باستخدام الوشم شبه الدائم) ورفع الرموش (وهي تقنيات لزيادة كثافة وطول الرموش)، وتتناول حكم المايكروبلدينج والرفع الصناعي للرموش، مع تحديد موقف الفقهاء من هذه التقنيات ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية. أما الدراسة الحالية فهي تركز على الرموش تحديدًا، سواء كانت طبيعية أم صناعية، وتتعامل مع الأحكام الفقهية الخاصة بالرموش، والعلاقة بين أحكام الرموش والطهارة.
- دراسة الباحثة بدرية بنت صالح السياري (2022) بعنوان "تجميل الحواجب باستخدام تقنية "مايكروبليدنج" ورفع الرموش بتقنية "لاش ليفتنج" دراسة فقهية": خلصت إلى جواز (Lash lifting) لتحسين مظهر الرموش الطبيعية دون إضافة وصل، مع تأكيد ضرورة سلامة المواد المستخدمة.

وهذه الدراسة قريبة من الدراسة الحالية، غير أنها تركز على تقنيتين محددتين في مجال التجميل، وتقدم دراسة فقهية للأحكام الشرعية المتعلقة باستخدام هاتين التقنيتين، بهدف تحليل ما إذا كانت تقنيات التجميل هذه تتوافق مع الشريعة الإسلامية أم لا؟ ودراسة ما إذا كانت تندرج ضمن الزينة المباحة أم لا، وفقًا لمختلف الآراء الفقهية.

أما الدراسة الحالية فهي تركز بشكل خاص على الرموش والنوازل المتعلقة بها، وتبحث في الأحكام الفقهية المتعلقة بالتعديل والتجميل للرموش، سواء عن طريق استخدام الرموش الصناعية أو تقنيات التجميل الحديثة، والنظر في تأثير ذلك على الأمور الشرعية مثل الوضوء والطهارة.

واستنادًا إلى الدراسات السابقة، تتناول الدراسة الحالية الأحكام الفقهية المتعلقة بالإجراءات التجميلية للرموش، بما يشمل تركيبها وزراعتها ورفعها، مع التركيز على ما يترتب على هذه الإجراءات من آثار تتعلق بالطهارة والوضوء وصحة العبادات. كما تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل يستند إلى النصوص الشرعية المعتبرة، والأدلة الفقهية المستنبطة، والقواعد الأصولية الراسخة، إضافةً إلى مناقشة أقوال العلماء وآرائهم المختلفة، واستكشاف الضوابط الشرعية التي تضمن التوازن بين الحاجة الفطرية للتجمل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس.

والخلاصة أن الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- التركيز الموضوعي: الدراسات السابقة تناولت جوانب مختلفة من التجميل المرتبط بالرموش، مثل زراعة الرموش، تركيب الرموش الصناعية، ورفع الرموش، مع التركيز على الأحكام الفقهية لكل منها، والدراسة الحالية تركز على الرموش كموضوع شامل، سواء كانت طبيعية أم صناعية، مع التركيز على النوازل الفقهية المتعلقة بها، وتأثير هذه الإجراءات على الطهارة والوضوء وصحة العبادات.

- النوازل والأحكام الفقهية: الدراسات السابقة تناولت الأحكام الشرعية لبعض تقنيات التجميل، لكنها لم تركز بشكل خاص على النوازل الفقهية المتعلقة بالرموش، والدراسة الحالية تركز بشكل رئيسي على النوازل الفقهية المتعلقة بالرموش، بما في ذلك الآثار الفقهية على الطهارة والوضوء والصلاة، مع تحليل أعمق لهذه المسائل الفقهية.

- المجال الفقهي: الدراسات السابقة قدمت أحكامًا فقهية متعلقة بتقنيات تجميلية محددة، لكنها لم تدرس العلاقة بين هذه الأحكام والعبادات (مثل الطهارة والوضوء) بشكل مفصل، والدراسة الحالية تسعى إلى التأصيل الفقهي لأحكام الرموش بما في ذلك التأثير على العبادات، والتركيز على التوازن بين الزينة الفطرية والالتزام بأحكام الشريعة.

- الأحكام الخاصة بالمواد والتقنيات: الدراسات السابقة: تناولت تقنيات مثل المايكروبلدينج ورفع الرموش، مع بعض الأحكام الخاصة بشأن المواد المستخدمة (مثل المواد الخارجية أو الوصل)، والدراسة الحالية تركز على الأحكام المتعلقة باستخدام المواد في إجراءات التجميل للرموش، وكيف يمكن أن تؤثر على صحة الطهارة والوضوء عند استخدامها.

- الهدف: الدراسات السابقة كانت تركز على حكم الزينة التجميلية للرموش بشكل عام، سواء كانت محرمةً أم جائزة، والدراسة الحالية تهدف إلى تحقيق توازن بين الحاجة الفطرية للتجمل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

- نطاق البحث: الدراسات السابقة اقتصرت في دراستها على أحكام معينة مثل الرموش الصناعية أو رفع الرموش، ولم تتوسع في الآثار الفقهية المتعلقة بالعلاقة مع الطهارة والوضوء، والدراسة الحالية توسعت لتشمل جميع الإجراءات التجميلية للرموش، من تركيب وزراعة ورفع الرموش، بما في ذلك البحث في النوازل الحديثة وأثرها على العبادات.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استقراء النصوص الشرعية عبر جمع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بأحكام التجميل والزينة والطهارة لفهم أسس التشريع. كما يعنى بدراسة آراء الفقهاء القدامى في مسائل مثل أحكام الحائل في الوضوء والزينة لاستخلاص القواعد الفقهية المفيدة لتناول الموضوع. ويتضمن مراجعة وتحليل اجتهادات الفقهاء المعاصرين حول المسائل المتعلقة بالرموش الصناعية والزراعة والرفع، مع مناقشة الأدلة التي استندوا إليها وفق القواعد الأصولية. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الدراسة من الدراسات الطبية الحديثة لفهم طبيعة وتأثير هذه الإجراءات التجميلية على الجسم، مما يساعد في تقديم فهم أدق لأثرها الشرعي، خاصة فيما يتعلق بالطهارة.

هيكلة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة الدراسة، وأهدافها، ومنهج الدراسة، وخطتها، والدراسات السابقة.

التمهيد: وهو يتضمن التعريفات الإجرائية (تعريف النوازل، تعريف الرموش).

المبحث الأول: تركيب الرموش الصناعية. ويتضمن:

- **المطلب الأول:** تعريف الرموش الصناعية وأنواعها.
- **المطلب الثاني:** حكم تركيب الرموش الصناعية وتأثيرها على الطهارة.

المبحث الثاني: زراعة الرموش. ويتضمن:

- **المطلب الأول:** تعريف زراعة الرموش الطبيعية وكيفية إجرائها.
- **المطلب الثاني:** حكم زراعة الرموش الطبيعية وتأثيرها على الطهارة.

المبحث الثالث: رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج (Lash lifting). ويتضمن:

- **المطلب الأول:** حقيقة تقنية لاش ليفتنج وخطواتها.
- **المطلب الثاني:** حكم رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج وتأثيرها على الطهارة.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريفات الإجرائية

تعريف النوازل:

النوازل لغة: جمع نازلة، وهي اسم فاعل من نزل، قال ابن فارس: "النون والزاي واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط الشيء ووقوعه، وأكثر ما تطلق على نزول أمر فيه شدة".[1]

النوازل اصطلاحًا: عرفت بعدة تعريفات منها: الحادثة المستجدة التي تحتاج إلى حكم شرعي[2]. وقيل هي: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد[3].

وتعرف النوازل إجرائيا في الدراسة الحالية بأنها: الوقائع أو المسائل المستجدة التي تطرأ على المجتمع نتيجة لتغير الظروف والأحوال أو ظهور مستجدات لم يُسبق فيها نص تشريعي مباشر أو اجتهاد فقهي من العلماء المتقدمين، وتتطلب هذه الحوادث اجتهادًا شرعيًا جديدًا يستندُ إلى الأصول والقواعد الفقهية لتحقيق الحكم الشرعي الذي يواكب مستجدات العصر ويحقق مقاصد الشريعة.

تعريف الرموش:

الرموش لغة: جمع رِمْش، وهي الأهداب أي الشعر النابت على أطراف الجفون، يقال: سقطت رموش عينيه من الرمد، ورمش العين: جفنها[4].

الرموش اصطلاحًا: لم أقف على معنى الرموش عند الفقهاء، والذي يظهر أنها لا تخرج عن المعنى اللغوي عندهم.

ويمكن صياغة التعريف الاصطلاحي للرموش بأنها: شعيرات دقيقة تنبت على أطراف الجفون، وتعمل كحاجز طبيعي لحماية العين من الأجسام الخارجية. تتعلق بها بعض الأحكام الفقهية عند الطهارة؛ إذ يجب إيصال الماء إليها عند غسل الوجه في الوضوء، وتخضع أيضًا لأحكام الزينة والوصل عند التجميل. والتعريف الإجرائي للرموش في الدراسة الحالية لا يختلف عن التعريف الاصطلاحي.

المبحث الأول: تركيب الرموش الصناعية

المطلب الأول: تعريف الرموش الصناعية وأنواعها[5]:

أولًا: تعريف الرموش الصناعية

الرموش الصناعية هي شعيرات دقيقة مصممة لتبدو مشابهة للرموش الطبيعية، تُصنع عادةً من مواد بلاستيكية أو مواد مشابهة أخرى ذات مرونة وخفة. تُثبت هذه الشعيرات على قواعد صغيرة جدًا بطريقة تحاكي الشكل الطبيعي للرموش، ويتم لصقها على الجفن باستخدام مادة لاصقة مخصصة تُوضع بدقة على طرف الرمش العلوي. وتُستخدم الرموش الصناعية لإضفاء مظهر أكثر طولًا وكثافة للرموش الطبيعية، وغالبًا ما يتم اختيارها لأغراض تجميلية مثل المناسبات أو الاستخدام اليومي. ومع ذلك، تختلف أنواعها من حيث فترة الاستخدام، حيث توجد أنواع مؤقتة تُزال بسهولة وأنواع طويلة الأمد تتطلب تثبيتًا دائمًا[6].

ثانيًا: أنواع الرموش الصناعية[7]:

1- المؤقتة: وهي التي تستخدم لفترة قصيرة، كمناسبة واحدة أو يوم واحد، ويمكن نزعها بسهولة.

2- الطويلة الأمد: وهي التي تستخدم لفترات طويلة تصل إلى 6 أشهر، وتوضع بطريقتين:

- إحداهما: التدخل الجراحي ويتضمن زرع رموش صناعية دائمة في خط الرموش الطبيعي.
- ثانيهما: طريقة تركيب خاصة ودقيقة جدًا حيث يتم تركيب الرمش الصناعي على الرمش الطبيعي وليس على الجلد عن طريق لاصق خاص بها.

وعلى الرغم من أن الرموش الصناعية تمنح العين مظهرًا جذابًا وأكثر جمالية، إلا أنها قد تُسبب بعض الآثار الجانبية والمشاكل الصحية؛ مثل التهاب العين الناتج عن تهيج الجفون أو المواد اللاصقة المستخدمة، وتساقط الرموش الطبيعية نتيجة للضغط المستمر على بصيلات الشعر، بالإضافة إلى احتمال التعرض للعدوى البكتيرية أو الفطرية بسبب سوء النظافة أو استخدام منتجات غير آمنة.

المطلب الثاني: حكم تركيب الرموش الصناعية

إذا كان تركيب الرموش لضرورة كمن أصيب بمرضٍ أو حرق فأتلف رموش العين مما أدى إلى تغير شكله وقبح صورته فهذا لا حرج فيه إذا كان بالقدر المطلوب فالضرورات تقدر بقدرها.

والدليل على ذلك أننا نجد في السنة النبوية أمثلة تُظهر أن بعض التغييرات في الخلق قد تكون مشروعة إذا كانت للحاجة والضرورة. ومن هذه الأمثلة ما رواه عبد الرحمن بن طرفة «أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ» (رواه الترمذي)[8]. وهذا الحديث يدل على جواز تغيير الخلق لأغراض طبية وتجميلية مشروعة عند الضرورة.

أما إذا كانت هذه الرموش للزينة فقد اختلف العلماء المعاصرون في حكمها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النساء إنما تستخدمها لإظهار الرموش بشكل أكثر طولًا وكثافة، فهل تلحق بالوصل المحرم أم لا؟ وقد جاء خلافهم على قولين:

القول الأول: تحريم تركيب الرموش الصناعية، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة، وقول ابن عثيمين، وابن جبرين[9].

واستدلوا بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ ﴾ [النساء:119].

وجه الدلالة: أن تركيب الرموش الصناعية يُعد تغييرًا لخلق الله فيحرم وضعها.[10]

نوقش: بأن تركيب الرموش الصناعية عبارة عن إضافة جزيئات للجسم غير داخلة في بنية العضو إذ تزال بعد انتهاء الغرض منها، فلا تُعد تغييرًا لخلق الله تعالى لعدم دوامها.[11]

2- أن تركيب الرموش الصناعية يدخل في عموم أدلة النهي عن الوصل ولعن فاعله؛ لأنها توصل بالرموش الطبيعية فتأخذ حكمه[12].

نوقش: بأن الوصل المنهي عنه هو ما كان في شعر الرأس[13].

3- ما فيها من الغش والخداع والتدليس[14].

نوقش: بأن المسألة في حكم تركيب الرموش الصناعية من حيث الأصل، وأما الغش والتدليس فهو أمر خارجي، مع أنه قد ينتفي الغش والتدليس، فيما لو وضعتها المرأة بطلب من زوجها، فيجوز على هذا التعليل.[15]

4- ما فيها من الضرر على محالها من الجسم.[16]

نوقش: بأنه يوجد من الرموش ما لا تتضرر المرأة بوضعها، فيكون جائزًا على هذا التعليل.[17]

القول الثاني: جواز تركيب الرموش الصناعية، وهو قول بعض المعاصرين منهم الدكتور يوسف الشبيلي والدكتور خالد المصلح.[18]

واستدلوا بما يلي:

1- أن الأصل في الزينة الإباحة ما لم يرد دليل على المنع، والرموش الصناعية من الزينة التي لم يرد فيها نهي خاص، فتبقى على الإباحة الأصلية.[19]

2- أن الوصل الملعون فاعله هو وصل شعر الرأس، والرموش الصناعية لا تلحق به.[20]

نوقش: بأن الشريعة الإسلامية لا تفرق بين متماثلين، وتركيب الرموش الصناعية كوصل شعر الرأس لا فرق بينهما.[21]

الترجيح:

الرموش الصناعية من حيث الحكم عليها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الرموش طويلة الأمد التي توضع لفترات طويلة تمتد إلى 6 أشهر فهذه لا تجوز؛ لأنها من وصل الشعر المحرم كما أنها تمنع وصول الماء.

القسم الثاني: الرموش المؤقتة التي توضع على الجفن بجانب الرموش الطبيعية لفترة قصيرة باستخدام الصمغ وتزال بسهولة فهذه -والله تعالى أعلم- يرجح فيها هو الجواز؛ لأنها من الزينة المباحة، وليست من الوصل المحرم، أو التغيير لخلق الله ولكن هذا الجواز له ضوابط وهي[22]:

1- ألا تكون من شعر آدمي أو مواد نجسة.

2- ألا توصل بالرموش الطبيعية، ولكن توضع وضعًا على الجفن.

3- ألا تمنع وصول الماء إلى الرموش الطبيعية عند الطهارة.

4- انتفاء الضرر.

أثر تركيب الرموش الصناعية على الطهارة:

تعد الرموش جزءًا من الوجه الذي يجب غسله أثناء الوضوء والغسل؛ وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ إذ يتطلب ذلك وصول الماء إلى أجزائه كافة، بما في ذلك الرموش وأصولها. وبناءً على ذلك، فإن وضع الرموش الصناعية باستخدام مواد لاصقة تُكوّن حاجزًا يمنع وصول الماء، أو إذا كانت تُثبت بطرق تجعلها دائمة أو شبه دائمة، كل ذلك لا يجوز شرعًا للمرأة التي ترغب في الطهارة الصحيحة، لأن ذلك يُخل بشرط من شروط الوضوء والغُسل.

أما في الحالات التي تُستخدم فيها الرموش الصناعية بمواد قابلة للتحلل أو تحتوي على فتحات تتيح نفاذ الماء إلى الرموش الطبيعية والجفون، أو إذا كانت مصممة لتكون قابلة للإزالة بسهولة قبل أداء الطهارة، فإن ذلك لا يؤثر على صحة الطهارة، ويُعد استخدام هذه الأنواع جائزًا شرعًا. ومع ذلك، يجب توخي الحذر عند اختيار الأنواع والمواد المستخدمة لضمان التوافق مع متطلبات الطهارة، وتجنب أي أضرار صحية محتملة قد تصاحب استخدام الرموش الصناعية.[23]

المبحث الثاني: زراعة الرموش الطبيعية

المطلب الأول: تعريف زراعة الرموش الطبيعية وخطواتها

تعريف زراعة الرموش[24]:

زراعة الرموش إجراء تجميلي يتمثل في نقل بصيلات الشعر من مناطق مانحة مناسبة في الجسم؛ مثل خلف الرأس أو مناطق أخرى، إلى منطقة الجفون التي فقدت رموشها أو أصبحت متناثرة بسبب عوامل مختلفة؛ مثل تساقط الرموش الناتج عن الحروق، أو الأمراض، أو العلاجات الطبية. وتُعد هذه العملية من الحلول التجميلية الدقيقة التي تهدف إلى استعادة الكثافة الطبيعية للرموش وتعزيز مظهر العينين بشكل طبيعي ومتناسق.

خطوات زراعة الرموش[25]:

1- التحضير للعملية: وذلك عن طريق تطهير الوجه وتنظيفه، وخاصة العينين والتجفيف جيدا.

2-التخدير: يقوم الفريق الطبي بتخدير مساحة 1 سنتيمتر مربع موضعيًا من المنطقة المانحة خلف الرأس أو من جزء آخر في الجسم، فيقتطفون منها عددًا كافيًا للرموش.

3- تثبيت الجفون: بعد أن يبدأ مفعول المخدر، يتم تثبيت الجفون بآلة خاصة ليتسنى للطبيب أن يبدأ بزراعة البصيلات، وغالبا ما يتم استخدام عدسات للتكبير عالية الدقة.

4- زراعة البصيلات: وتتم باستخدام إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: يتم عمل شقوق صغيرة جدًا وغرز كل بصيلة على حدة في كل شق، وفي هذه الحالة تكون طريقة الاقتطاف هي المستخدمة لأخذ الشعيرات من المنطقة المانحة.

الطريقة الثانية: يتم استخدام إبرة مقوسة بنهايتها الشعرة المراد زراعتها وإدخالها من الجفن في اتجاه نمو شعر الرموش، وإخراجها من مكان إنبات الرموش.

يقوم الطبيب بتكرار خطوة زراعة البصيلات بشكل دقيق حتى يكتمل زرع جميع الشعيرات المطلوبة. يتراوح عدد الرموش المزروعة في العين الواحدة بين 30 إلى 40 رمشًا، وذلك حسب الكثافة التي يحتاجها الشخص لتحقيق المظهر الطبيعي المطلوب. وتستغرق العملية عادةً ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات، اعتمادًا على عدد الرموش المزروعة وحالة الشخص. وبعد الانتهاء من العملية، يمكن للمريض العودة إلى المنزل في نفس اليوم، مع تقديم تعليمات محددة للعناية بالعين لضمان نجاح العملية.

المطلب الثاني: حكم زراعة الرموش

عملية زرع الرموش من العمليات التجميلية التي اختلف العلماء المعاصرون في حكمها ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفقهاء يفرقون في الحكم على أي إجراء بالبدن بين ما كانت الحاجة داعية إلى فعله لإزالة ضرر، وبين ما كان بقصد التجمل وزيادة الحسن، وبناء عليه يمكن القول بأن زراعة الرموش لا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون شعر الرموش موجودًا، لكن يريد الإنسان زيادته فيزرع معه غيره بغرض التجمل والتزين، وهذا لا يظهر له مسوغ شرعي، فيبقى على المنع.[26]

وذلك للأدلة التالية:

1- أن زراعة الرموش بقصد تكثيفها للتجمل والتزين تشبه وصل الشعر المحرم، وتدخل في تغيير خلق الله.[27]

2 -أن في زراعة الرموش غشا وتدليسا، وهو محرم شرعًا.[28]

الحالة الثانية: أن يكون شعر الرموش معدومًا إما لعدم ظهوره أصلًا، أو لزواله بعارض، فتجوز زراعته، وهو رأي عدد من العلماء المعاصرين كالدكتور صالح الفوزان والدكتور سعد الخثلان.[29]

وذلك للأدلة التالية:

1- أنه ﷺ أذن لعرفجة بن أسعد أن يتخذ أنفا من ذهب، لأن أنفه قطع يوم كلاب، فدل على أن إعادة العضو لموضعه الطبيعي جائز.[30]

2- أن تقويم الخلق، وإصلاح الخلل الذي اعتراه، ليس تغييرًا لخلق الله، فلا يكون ممنوعًا.[31]

3- أن زراعة الرموش من باب إزالة العيوب، وإزالة العيوب جائزة شرعًا.[32]

أثر زراعة الرموش على الطهارة:

زراعة شعر الرموش لا تؤثر على صحة الطهارة، سواء في الوضوء أو الغسل، وذلك لأن الشعر المزروع ينمو طبيعيًا بعد العملية، ويصبح جزءًا من الجسم. ومن ثم، فإنه لا يشكل عائقًا يمنع وصول الماء إلى البشرة أو الرموش، مما يعني أن الطهارة تظل صحيحة، ولا تتأثر بهذه العملية. وعليه، فإن زراعة الرموش تُعد إجراءً تجميليًا لا يتعارض مع شروط صحة العبادات المرتبطة بالطهارة.[33]

المبحث الثالث: رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج (Lash lifting)

المطلب الأول: حقيقة تقنية لاش ليفتنج وخطواتها

حقيقة تقنية لاش ليفتنج:

"لاش ليفتنج" (Lash Lifting) هي عبارةٌ إنجليزيةٌ تتألف من كلمتين: "لاش" (Lash) وتعني هدب العين، و"ليفت" (Lift) وتعني الرفع أو التعزيز، مما يجعل المعنى العام للمصطلح هو "رفع هدب العين". تُعرف هذه التقنية بأنها إجراء تجميلي يعتمد على استخدام مواد كيميائية، وأبرزها مادة الكيراتين، بهدف رفع الرموش الطبيعية من القاعدة إلى الأطراف، مما يمنحها مظهرًا أكثر طولًا وكثافة بشكل طبيعي دون الحاجة إلى استخدام الرموش الصناعية[34].

وتُعد هذه التقنية وسيلة تجميلية تهدف إلى رفع الرموش الطبيعية من الجذور إلى الأطراف، مما يبرز طولها الكامل ويمنح العينين مظهرًا أكثر جاذبية وحيوية. وتعتمد العملية على تحسين شكل الرموش الطبيعية بدلًا من استخدام إضافات صناعية، مما يجعلها خيارًا مفضلًا لمن يرغبن بمظهر طبيعي وأنيق.[35]

خطوات رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج[36]:

تقنية لاش ليفتنج تعتمد على خطوات متسلسلة. وفيما يلي الخطوات التفصيلية لهذه العملية:

- تعقيم وتنظيف الرموش العلوية باستخدام محلول تنظيف خاص.
- تغطية الرموش وتثبيت مادة مرنة تسهّل التحكم بها (تُثبت قطعة سيليكون على الجفن العلوي بالقرب من خط الرموش باستخدام غراء خاص).
- تمشيط الرموش باستخدام أدوات خاصة ورفعها (يُستخدم محلول خاص يساعد في تشكيل الرموش حول قطعة السيليكون).
- إزالة محلول التشكيل ووضع محلول التثبيت المشبع بالكيراتين.

المطلب الثاني: حكم رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج وتأثيرها على الطهارة

إذا كان رفع الرموش باستخدام تقنية لاش ليفتنج للضرورة مثل علاج مشكلة تدلي الرموش التي تؤثر على الرؤية أو تتسبب في مظهر غير مقبول، فإنه لا حرج في ذلك شرعًا؛ فالضرورات تقدر بقدرها، خاصة إذا كان العلاج يتم باستخدام مواد آمنة لا تمنع من وصول الماء أثناء الطهارة. وقد تقدم الاستدلال بحديث عبد الرحمن بن طرفة في جواز تغيير الخلق لأغراض طبية وتجميلية مشروعة عند الضرورة.

أما إذا كان رفع الرموش للزينة فقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج بسبب تحقيق الغرض التجميلي منها، وهو زيادة كثافة وطول الرموش الطبيعية. وقد جاءت آراؤهم على قولين[37]:

القول الأول: تحريم رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج، واستند أصحاب هذا القول إلى الأدلة التالية:

1- قوله تعالى: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾[النساء: 119].

وجه الدلالة: أن رفع الرموش يعد تغييرًا لخلق الله؛ من حيث إنه يؤدي إلى تعديل شكل الرموش الطبيعية بشكل دائم أو شبه دائم.

نوقش: بأن رفع الرموش في تقنية لاش ليفتنج لا يعد تغييرًا دائمًا لخلق الله؛ إذ تُعاد الرموش لوضعها الطبيعي بعد فترة، مما يجعلها زينة مؤقتة.

2- شبهه بالوصل المحرم: رأوا أن رفع الرموش يشبه الوصل المحرم؛ من حيث التأثير التجميلي، وإطالة الشعر، مما يجعله يدخل ضمن النهي الشرعي.

نوقش: بأن رفع الرموش لا يتضمن إضافة شعر خارجي، أو وصل صناعي، بل يعتمد على تعزيز الرموش الطبيعية.

3- ما قد يترتب عليه من الضرر: رأوا أن المواد المستخدمة في رفع الرموش قد تسبب أضرارًا صحية؛ مثل تهيج العين أو تساقط الرموش.

نوقش: بأن الضرر يعتمد على نوع المواد المستخدمة، ويمكن اختيار منتجات آمنة لا تسبب الضرر.

القول الثاني: جوازرفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج، واستند أصحاب هذا القول إلى الأدلة التالية:

1- الأصل في الزينة الإباحة: تقنية لاش ليفتنج لم يرد فيها نهي صريح، والأصل في الزينة أنها مباحة شرعًا إلا إذا ورد دليل خاص يمنعها، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[الأعراف: 32]. قال الرازي: "إن جميع أنواع الزينة مباحة مأذون في استعمالها، إلا ما خصه الدليل، أي منعه ونهى عنه"[38]. وقال السيوطي: "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم"[39]. وقال الشوكاني: "الزينة ما يتزين به الإنسان من ملبوس أو غيره من الأشياء المباحة، كالمعادن التي لم يرد نهي عن التزين بها، والجواهر ونحوها"[40].

2- لا تعد من الوصل المحرم: رأوا أن رفع الرموش يعتمد على الرموش الطبيعية، دون إضافة أي شعر خارجي، أو استخدام وصل صناعي.

الترجيح:

ترى الدراسة الحالية أن رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج يعد مباحًا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- عدم وجود مانع للطهارة (يجب التأكد من أن المواد المستخدمة لا تمنع وصول الماء إلى الرموش والجفون أثناء الوضوء).
- انتفاء الضرر (يجب استخدام مواد آمنة، معتمدة طبيًا، لا تسبب أضرارًا للرموش أو للعينين).
- عدم قصد التغيير الدائم لخلق الله (يجب أن تكون النية تحسين المظهر الطبيعي دون إحداث تغيير دائم).
- انتفاء الغش أو التدليس (لا تستخدم التقنية بنية خداع الآخرين، بل كزينة مشروعة).

والخلاصة هي أن رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج جائز شرعًا بالشروط المذكورة، باعتباره زينة مؤقتة لا تدخل في النهي عن الوصل أو تغيير خلق الله.

تأثيررفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج على الطهارة:

تقنية لاش ليفتنج قد تؤثر على الوضوء بناءً على المواد المستخدمة فيها؛ إذ إن الوضوء يتطلب وصول الماء إلى جميع الأعضاء التي تشمل الوجه، بما في ذلك الرموش. ويمكن إجمال الشروط اللازمة لعدم تأثير رفع الرموش بتقنية لاش ليفتنج على الطهارة فيما يأتي[41]:

- عدم وجود مادة عازلة تمنع وصول الماء: فإذا كانت المواد المستخدمة في رفع الرموش تُكوّن طبقة عازلة على الرموش، فإن ذلك يؤدي إلى بطلان الوضوء؛ لأن الماء لا يصل إلى الرموش بالكامل. أما إذا كانت المواد لا تترك جِرمًا بعد جفافها أو غسلها، وتسمح بوصول الماء إلى الرموش، فلا تُعد مانعًا للوضوء.
- عدم تأجيل الطهارة الواجبة: تقنية لاش ليفتنج تتطلب عادة إبعاد الماء عن العين لمدة تسمح بتثبيت النتائج، فإذا أدى ذلك إلى تأخير الطهارة الواجبة، كالوضوء أو الغُسل، فإنه يصبح غير جائز شرعًا.

يضاف إلى هذين الشرطين أن رفع الرموش يُعد من الزينة التي يجب إخفاؤها عن غير المحارم، فلا يجوز للمرأة التي تكشف وجهها أن تظهر بهذه الزينة أمام الأجانب.

النتائج

بعد دراسة موضوع "الرموش نوازلها وأحكامها الفقهية" وما يتعلق بالإجراءات التجميلية الحديثة (تركيب الرموش الصناعية، وزراعة الرموش، ورفعها بتقنية لاش ليفتنج)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يُباح تركيب الرموش الصناعية في حالات الضرورة الطبية؛ مثل تعويض فقدان الرموش الناتج عن مرض أو حريق، بشرط أن يكون ذلك بالقدر اللازم.
2. الرموش الصناعية المؤقتة التي توضع على الجفن لفترة قصيرة قابلة للإزالة تُعد جائزة بشروط، منها: ألا تمنع وصول الماء أثناء الطهارة، وألا تحتوي على مواد نجسة، وأن تُستخدم دون قصد الغش أو التدليس.
3. الرموش الصناعية طويلة الأمد التي تُثبت لفترات طويلة أو تتطلب لصقًا دائمًا محرّمة شرعًا؛ لأنها من قبيل الوصل المحرم، وتمنع وصول الماء أثناء الوضوء.
4. تُباح زراعة الرموش في حالات الضرورة الطبية لإعادة الشكل الطبيعي؛ استنادًا إلى أدلة شرعية مثل إجازة النبي ﷺ لعرفجة بن أسعد استخدام أنف من ذهب لتعويض أنفه.
5. زراعة الرموش لغرض التجميل المحض أو التكثيف تُعد محرّمة شرعًا؛ لأنها تشبه الوصل المحرم وتدخل في تغيير خلق الله.
6. يُباح استخدام تقنية لاش ليفتنج للضرورة الطبية؛ مثل علاج مشاكل تدلي الرموش الذي يعيق الرؤية، وذلك بشرط استخدام مواد آمنة لا تمنع وصول الماء أثناء الطهارة.
7. يجوز رفع الرموش باستخدام تقنية لاش ليفتنج بشرط: ألا تُستخدم مواد عازلة تمنع وصول الماء أثناء الوضوء، واستخدام مواد آمنة خالية من الضرر، وألا يتم قصد التغيير الدائم لخلق الله.
8. الإجراءات التي تُستخدم فيها مواد تمنع وصول الماء (مثل الصمغ أو المثبتات الدائمة) تؤثر سلبًا على صحة الطهارة، وإذا كانت المواد المستخدمة في هذه الإجراءات قابلة للإزالة أو لا تُشكل حاجزًا يمنع وصول الماء، فلا تأثير لها على صحة الطهارة.
9. جميع الإجراءات التجميلية للرموش يجب أن تلتزم بالشروط الآتية: أن تكون المواد المستخدمة آمنة وخالية من الضرر، وألا تمنع المواد وصول الماء أثناء الوضوء أو الغُسل، وألا يتم استخدامها للغش أو التدليس، وأن يتم الالتزام بضوابط الزينة الشرعية وعدم إظهارها أمام غير المحارم.

وتؤكد الدراسة أن الإجراءات التجميلية المتعلقة بالرموش يجب أن توازن بين تحقيق حاجة الإنسان للتزين والتجميل، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالطهارة وصحة العبادة.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يأتي:

ضرورة إجراء دراسات علمية دقيقة حول تأثير المواد المستخدمة في الإجراءات التجميلية على صحة الطهارة.

توعية النساء بالأحكام الشرعية المرتبطة بهذه النوازل؛ لتمكينهن من الالتزام بالضوابط الشرعية دون الإخلال بواجباتهن الدينية.

الهوامش والاحالات:

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 66/3؛ الرازي، مختار الصحاح: 145؛ ابن منظور، لسان العرب: 207/3؛ الفيومي، المصباح المنير: 270/1.

(2) قلعجي، وقنيبي، معجم لغة الفقهاء: 471؛ المشيقح، فقه النوازل في العبادات: 3.

(3) القحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة: 90.

(4) الزبيدي، تاج العروس: 224/17؛ عمر، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة: 942/2.

(5) انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي: 134/1؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 335/3.

(6) المشيقح، فقه النوازل في العبادات: 17؛ الطيار، مستجدات وصل الشعر: 229.

(7) انظر: موقع هي، الرموش المستعارة صيحة الموسم لعيون جذابة: ما الفرق بين الأسبوعية والشهرية؟ على الرابط الإلكتروني: (https://n9.cl/ewzkqs). تاريخ الاسترجاع: 2023/07/01م. وموقع اليوم السابع، ضبط كل ما تريد معرفته عن الرموش الصناعية الدائمة؟ على الرابط الإلكتروني: (https://n9.cl/uvxlp). تاريخ الاسترجاع: 2023/05/05م.

(8) الترمذي، سنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في اتخاذ الذهب، ح(1770).

(9) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: 133/17، فتوى رقم (20840)؛ ابن عثيمين، فتاوى نور على الدرب: 82/11؛ الجريسي، الفتاوى الشرعية في المسائل العصرية: 1210.

(10) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: 134/17، فتوى رقم (20840).

(11)ينظر: الرقاص، الأحكام الفقهية لتجميل العين:377.

(12) ينظر: ابن عثيمين، فتاوى نور على الدرب: 82/11؛ الجريسي، الفتاوى الشرعية في المسائل العصرية: 1210.

(13) ينظر: ينظر: الشبيلي، حكم تركيب الرموش الصناعية، الرابط: https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8& المصلح، حكم لبس الرموش الصناعية، الرابط: https://search.app/cc8YLP9CPFgGPsCy5

(14)ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة:17/ 134.

(15) ينظر: الرقاص، الأحكام الفقهية لتجميل العين: 377؛ الطيار، مستجدات وصل الشعر: 232.

(16) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: 134/17)، فتوى رقم (20840).

(17) ينظر: الطيار، مستجدات وصل الشعر: 232.

(18) ينظر: الشبيلي، حكم تركيب الرموش الصناعية، الرابط: https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8& المصلح، حكم لبس الرموش الصناعية، الرابط : https://search.app/cc8YLP9CPFgGPsCy5

(19) ينظر: الحجي، شبكة الفتاوى الشرعية، فتوى رقم(63768)، الرابط: https://islamic-fatwa.com/fatwa/63768

(20) ينظر: الشبيلي، حكم تركيب الرموش الصناعية، الرابط: https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8& المصلح، حكم لبس الرموش الصناعية، الرابط : https://search.app/cc8YLP9CPFgGPsCy5

(21) ينظر: الطيار، مستجدات وصل الشعر، (ص232) بحث منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية العدد 54.

(22) ينظر: الشبيلي، حكم تركيب الرموش الصناعية: 147، الرابط: https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8

(23) المشيقح، فقه النوازل في العبادات: 17؛ فتاوى الشبكة الإسلامية: 1062/11: https://shamela.ws/book/27107

(24) ينظر: موقع https://www.promedhair.com/zr-lrmwsh

(25) ينظر: موقع https://tajmeeli.com/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B4

(26) ينظر: الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها:186؛ الغفيلي، زراعة الشعر وإزالته التجميلية في الفقه الإسلامي: 3252.

(27) ينظر: الفوزان، الجراحة التجميلية: 160؛ الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: 194.

(28) ينظر: الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: 195.

(29) ينظر: الفوزان، الجراحة التجميلية: 160؛ الخثلان، أحكام زراعة الشعر وإزالته: 11.

(30) ينظر: الغفيلي، زراعة الشعر وإزالته التجميلية في الفقه الإسلامي: 3253.

(31) ينظر: نفسه والصفحة نفسها.

(32) ينظر: ابن عثيمين، فتاوى نور على الدرب: 18/6.

(33) ينظر: زعبي، عمليات ومستحضرات التجميل وأثرها على الطهارة: 47.

(34) ينظر: الموقع الإلكتروني: https://jamalouki.net/

(35) ينظر: الموقع الإلكتروني: https://www.webteb.com

(36) ينظر: الحميد، أحكام الزينة المعاصرة ورفع الرموش: 149.

(37) ينظر: نفسه: 151.

(38) الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، 45/23.

(39) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1411هـ/1990م، 60/1.

(40) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، 1414هـ، 15/4.

(41) انظر: السياري، تجميل الحواجب باستخدام تقنية مايكروبلينديج : 123- 168.

المراجع

الجريسي، خ. ع. (1432). *الفتاوى الشرعية في المسائل العصرية من فتاوى علماء البلد الحرام*. مؤسسة الجريسي للنشر.

الحجي، ع. *شبكة الفتاوى الشرعية. فتوى رقم (63768)*. رابط: https://islamic-fatwa.com/fatwa/63768

الحميد، ن. ح. (2022). أحكام الزينة المعاصرة ورفع الرموش. *مجلة الجامعة العراقية، 3*(55). 142- 156.

الخثلان، س. ت. (2006). أحكام زراعة الشعر وإزالته، بحث مقدم الى ندوة بعنوان، العمليات التجميلية بين الشرع والطب، (2-2006/12/3م)، إدارة التوعية الدينية بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض. 1- 30.

الرازي، م. ب. (1999). مختار الصحاح (يوسف الشيخ محمد، تحقيق)، المكتبة العصرية، الدار النموذجية.

الرقاص، م. ل. (2021). الأحكام الفقهية لتجميل العين، *مجلة الدراسات العربية*، *44* (1)، 365– 392.

الزبيدي، م. م. (1998). *تاج العروس من جواهر القاموس*، دار الهداية.

زعبي، إ. ش. (2020). *عمليات ومستحضرات التجميل وأثرها على الطهارة* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

السياري، ب. ص. (2022). تجميل الحواجب باستخدام تقنية مايكروبليدنج ورفع الرموش باستخدام تقنية لاش ليفتنج: دراسة فقهية، *مجلة الفقه الإسلامي*،*35* (41)،123- 168.

الشبيلي، ي. (2024). فتوى بعنوان "حكم تركيب الرموش الصناعية"، https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8

الشنقيطي، م. أ. (1994). *أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها*، مكتبة الصحابة.

الطيار، م. ع. (2021). مستجدات وصل الشعر، *مجلة الجمعية الفقهية السعودية*، (54)، 187-248.

ابن عثيمين، م. ص. (2024). *فتاوى نور على الدرب*. https://shamela.ws/book/2300

عمر، أ. م. وآخرون. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*، عالم الكتب.

الغفيلي، ع. ص. (2010). زراعة الشعر وإزالته التجميلية في الفقه الإسلامي، السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني: *قضايا طبية معاصرة*، *4*، 3227- 3296.

ابن فارس، أ. ف. (1979). *معجم مقاييس اللغة* (عبد السلام هارون، تحقيق)، دار الفكر.

الفوزان، ص. م. (2008). *الجراحة التجميلية*، دار التدمرية.

الفيومي، أ. م. (1987). *المصباح المنير* (عبد العظيم الشناوي، تحقيق)، دار المعارف.

القحطاني، م. (2004). *منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة*، دار الأندلس الخضراء.

قلعجي، م. ر. قنيبي، ح. ص. (1988). *معجم لغة الفقهاء*، دار النفائس.

اللجنة الدائمة للإفتاء. (2021). *فتاوى اللجنة الدائمة*. فتوى رقم (20840). 17/ 133.

المشيقح، خ. ع. (1426). *فقه النوازل في العبادات- دروس بجامع الراجحي*، بُريدة.

المصلح، خ. (2024). *حكم تركيب الرموش الصناعية، موقع الدكتور خالد المصلح*. https://www.almosleh.com

ابن منظور، م. م. (1994). *لسان العرب*، دار صادر.

Arabic References

al-Juraysī, Khālid ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1432). *al-Fatāwá al-sharʿīyah fī al-masāʾil al-ʿAṣrīyah min Fatāwá ʿulamāʾ al-Balad al-Ḥarām,* Muʾassasat al-Juraysī lil-Nashr.

al-Ḥajjī, ʿAbd al-ʿAzīz. (2024). *Shabakah al-Fatāwá al-sharʿīyah. fatwá raqm* (63768). https://islamic-fatwa.com/fatwa/63768

al-Ḥamīd, Nadā Ḥasan. (2022). *Aḥkām al-zīnah al-muʿāṣirah wa-rafʿ alrmwsh. Majallat al-Jāmiʿah al-ʿIrāqīyah, 3* (55). 142-156.

al-Khathlān, Saʿd ibn Turkī. (2006). *Aḥkām Zirāʿat al-shiʿr wʾzālth, baḥth muqaddam ilá Nadwat bi-ʿunwān, al-ʿamalīyāt al-tajmīlīyah bayna al-sharʿ wa-al-ṭibb, (2-3/12/2006m),* Idārat al-tawʿiyah al-dīnīyah bi-al-Mudīrīyah al-ʿĀmmah lil-Shuʾūn al-ṣiḥḥīyah bi-Minṭaqat al-Riyāḍ. 1-30.

al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. (1999). *Mukhtār al-ṣiḥāḥ* (Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, taḥqīq), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, al-Dār al-Namūdhajīyah.

alrqāṣ, Muḥammad lwāḥ. (2021). al-aḥkām al-fiqhīyah li-tajmīl thal-ʿAyn, *Majallat al-Dirāsāt al-ʿArabīyah, Jāmiʿat al-Minyā, 44* (1), 365 – 392.

al-Zubaydī, Muḥammad ibn Muḥammad. (1998). *Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs*, Dār al-Hidāyah.

Zuʿbī, Ibrāhīm Shiḥādah Irshīd. (2020). *ʿamalīyāt wmsthḍrāt al-Tajmīl wa-atharuhā ʿalá al-ṭahārah*, [Risālat mājistīr ghayr manshūrah], Jāmiʿat al-Najāḥ al-Waṭanīyah, Filasṭīn.

al-Sayyārī, Badrīyah bint Ṣāliḥ (2022). tjmyl alḥwājb bi-istikhdām Taqnīyat māykrwblydnj wa-rafʿ alrmwsh bi-istikhdām Taqnīyat lāsh lyftnj : dirāsah fiqhīyah, *Majallat al-fiqh al-Islāmī, 35* (41), 123-168.

al-Shubaylī, Yūsuf. (2024). *fatwá bi-ʿunwān "ḥukm tarkīb alrmwsh al-Ṣināʿīyah"*, https://search.app/2Z39htXofDpRn4Qs8

al-Shinqīṭī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Mukhtār. (1994). *Aḥkām al-jirāḥah al-ṭibbīyah wa-al-āthār al-mutarattibah ʿalayhā*, Maktabat al-ṣaḥābah.

al-Ṭayyār, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (2021). mustajaddāt waṣala al-shiʿr, *Majallat al-Jamʿīyah al-fiqhīyah al-Saʿūdīyah*, (54), 187-248.

ʿUmar, Aḥmad Mukhtār, wa-ākharūn. (2008). *Muʿjam al-lughah al-ʿArabīyah al-muʿāṣirah*, ʿĀlam al-Kutub.

al-Ghufaylī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Ṣāliḥ. (2010). Zirāʿat al-shiʿr wʾzālth al-tajmīlīyah fī al-fiqh al-Islāmī, al-Sijill al-ʿIlmī li-Muʾtamar al-fiqh al-Islāmī al-Thānī: *Qaḍāyā ṭibbīyah muʿāṣirah, 4,* 3227-3296.

Ibn Fāris, Aḥmad ibn fārsbn Zakarīyā. (1979). *Muʿjam Maqāyīs al-lughah* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq), Dār al-Fikr.

al-Fawzān, Ṣāliḥ Muḥammad. (2008). *al-jirāḥah al-tajmīlīyah*, Dār al-Tadmurī

al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. (1987). *al-Miṣbāḥ al-munīr* (ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shinnāwī, taḥqīq), Dār al-Maʿārif.

al-Qaḥṭānī, Musfir. (2004). *Manhaj istinbāṭ Aḥkām al-nawāzil al-fiqhīyah al-muʿāṣirah*, Dār al-Andalus al-Khaḍrāʾ.

Qalʿajī, Muḥammad Rawwās, wa Qunaybī, Ḥāmid Ṣādiq. (1988). *Muʿjam Lughat al-fuqahāʾ*, Dār al-Nafāʾis.

al-Lajnah al-dāʾimah lil-Iftāʾ. (2021). *Fatāwá al-Lajnah al-dāʾimah. fatwá raqm* (20840). 17/133.

al-Mushayqiḥ, Khālid ibn ʿAlī. (1426). *fiqh al-nawāzil fī alʿbādāt-Durūs bi-Jāmiʿ al-Rājiḥī*, burydt.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1994). *Lisān al-ʿArab*, Dār Ṣādir.